والموصى لهم قال ولو ان رجلا مات وترك ورثة وترك الغرماء مالا فشهد رجلان له جلين على الميت بدين الف درهم وشهد المشهود لهما للشاهدين على الميت بدين الف درهم فالشهادة باطلة هكذا ذكر ههنا وذكر في الجامع الصغير وفي الجامع الكبير ان الشهادة جايزة وروى صاحب الكتاب رواية بالله عن الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمهم الله انهم ان جاؤا جميعا وشهدوا فالشهادة باطلة وان شهدوا اثنان لاثنين يقبل شهادتهما ثم ادعى الشاهدان بعد ذلك على الميت بالف درهم فشهدا بها الفرعان الاولان مشهادتهما جايزة فصار في المسئلة ثلاث روايات وجه ما ذكر ههنا ان الدين اذا ثبت على الميت حل في التركة فصير التركة مشتركة بين الغرماء فما قبض احد الفريقين فان للاخرين يشاركه فيه فصار كل فريق شاهدا لهما على شئ بما فيه شركة وجه رواية الجامع ان الشهادة انما قامت على الميت بالدين والدين ثبت في ذمة الميت ثم تحول الى التركة لا يحول الغرماء لان الوارث لو اراد ان يقضي الدين من ماله نفسه ويتخلص التركة له ذلك فصير كانهم شهدوا على حياته وجه رواية الحسن رحمه الله انهم اذا جاؤا معا فان ذلك يعد المعارضة فتساقطت التهمة ثم استدل في الكتاب للرواية الاولى بدليل على كيفية الشركة فقال الا ترى ان الميت لو لم يترك الا الف درهم فانهم يتحاصون فيها فيأخذ كل واحد منهم والا تركب ان احد الفريقين لو حضروا فاعطاهم القاضي نصف التي تركة الميت ووقف النصف الآخر للغرماء الآخر فضاع هذا النصف ثم جاء الغريم ان لهم ان يشاركوا اولكل فيما قبضوا فيدل هذا على ان التركة تصير مشتركة بينهم قال ولو لم يكن الامر على هذا ولكن رجلين ادعيا دارا او عبدا في يد ورثة الميت انه كان غصبها الميت فشهد لهما رجلان على ذلك ثم شهد المشهود لهما بذلك للشاهدين على الميت بالف درهم فان هذه الشهادة جايزة في الروايات كلها لانه

لا يتمكن في هذه الشهادة يعني الشركة لان المدعى للمشهود لهما لا يشاركهما الغرماء قال وكذلك لو لم يدع الغصب ولكن ادعيا ان الميت باعهما ذلك بالف درهم وقبض الثمن فشهد لهما شاهدان بذلك ثم شهد الشاهدين على الميت بدين الف درهم فان هذه الشهادة جايزة ايضا باتفاق الروايات لما قلنا ثم استشهد بالحساب فقال الا ترى ان هؤلاء لو ادعوا دارا من تركة الميت ان الميت باعهم اياها بالف درهم وقبض الثمن وادعى هؤلاء عبدا من تركة الميت انه باعهم وقبض الثمن فشهد هؤلاء لهؤلاء وهؤلاء لهؤلاء ان الشهادة جايزة كذا قال قال ولو ان رجلين ادعيا على رجل حريج بن الف درهم وهو يجحد ذلك فشهد لهما بذلك عليه رجلان ثم شهد المشهود لهما للشاهدين على رجل بالف درهم وهما يدعيان ذلك عليه وهو يجحد فان هذه الشهادة جايزة لان الشركة لا تثبت الا ترى انه لو قبض احد الفريقين دينه ونوى للفريق الآخر ليس الفريق الآخران يشاركهم فيما قبضوا ثم اكداي ابو يوسف رحمه الله هذا الفرق بعد هذا الكل يرجع الى نفي الشركة قال ولو ان رجلا مات فادعى رجلان انهما اوصى لهما بالثلث واقاما على ذلك شاهدين وادعى الشاهدان ايضا ان الميت اوصى لهما بالثلث فشهد لهما الرجلان اللذان شهدا ان لهما فهذا باطل باتفاق الروايات لان الشركة ههنا متحققة لانه اذا ثبت الوصايا يشتركون في الثلث وثبت الحق في الثلث على سبيل الغرار حتى لو اراد الوارث استخلاص التركة كلها لنفسه باعطاء البدل لا يقدر قال وكذلك لو ادعى احد الفريقين وصية الثلث وادعى الفريق الآخر وصية الخمس او ادعى وصية دراهم مسماة عنها مشهد هؤلاء لهؤلاء بما ادعوا وشهد هؤلاء لهؤلاء بما ادعوا فان الشهادة باطلة لما باتفاق الروايات لان الشركة متحققة الا ترى انه يشارك بعضهم

Copyright Banaras Hindu University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)